

دور صلاحيات لجان التدقيق وفقاً لإطار الحوكمة المؤسسية للمصارف في تعزيز التدقيق الداخلي

دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات والمعنيين في المصارف العراقية الخاصة

في إقليم كردستان / العراق

عمر كاكهرهش عمر^١ أ.د. باسمه فالح النعيمي^٢

^١ قسم المحاسبة، فكلتي العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة كويه، كويه، كردستان، العراق.

^٢ قسم المحاسبة، فكلتي العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة كويه، كويه، كردستان، العراق.

المستخلص

تهدف الدراسة الى تشخيص طبيعة علاقة الارتباط والتأثير لصلاحيات لجان التدقيق وفقاً لإطار الحوكمة المؤسسية للمصارف و تعزيز التدقيق الداخلي، وقد تم اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي فقد تم اختيار المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان بوصفها ميداناً للدراسة وتم اختيار (113) من مراقبي الحسابات والمعنيين في المصارف من ضمنها (64) مراقب الحسابات و (49) المعنيين في المصارف بوصفهم عينة للدراسة، ويهدف جمع البيانات والمعلومات المطلوبة للدراسة تم تصميم استبانة بوصفها أداة رئيسة في جمع البيانات وتم تضمين الابعاد الفرعية للمتغيرات ضمن (26) فقرة تضمنتها الاستبانة استناداً الى العديد من المصادر العلمية التي ناقشت مضامين الدراسة الحالية. وجاء التحقق الميداني متناغماً مع اهداف الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، الذي أثبت وجود العلاقات بين المتغيرات المبحوثة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: ان نتائج التفصيل الذي أفضى إليه اختبار علاقات الارتباط والاثار يؤكد أن المواءمة وصلاحيات لجان التدقيق وفقاً لإطار الحوكمة المؤسسية للمصارف تُسهم في دعم توجهات المصارف المبحوثة في تعزيز ممارسات التدقيق الداخلي. وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات أهمها ما يرتبط بضرورة توقيت القرارات الخاصة بتبني صلاحيات لجان التدقيق وفقاً لإطار الحوكمة المؤسسية للمصارف وفقاً لمعطيات تكامل القدرات الخاصة بالمصارف من جهة والمعنيين بتطبيق وممارسة الصلاحيات من جهة أخرى وصولاً الى تحقيق النتائج المطلوبة والمرغوبة في اطار تعزيز ممارسات التدقيق الداخلي في المنظمات المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، التدقيق الداخلي، مراقبي الحسابات .

1. المقدمة

سبباً في أفلاسها وبدأ في ذلك الوقت حديث عن الادارة الرشيدة، وتعد لجان التدقيق أحد أهم أدوات التي تعتمد عليها الادارة في اتخاذ قراراتها لأنها تقوم بعملية الإشراف والرقابة على عملية اعداد القوائم المالية و في تعزيز وتدعيم عمل التدقيق الداخلي، وتعتبر لجان التدقيق آلية رقابية داخلية لحوكمة المؤسسات، وأن قطاع المصارف شأنه شأن باقي قطاعات الأعمال، تحتاج ادارته إلى إطار عام من الممارسات والاجراءات السليمة لطبيعة أعماله وهذا الاطار هو الحوكمة المؤسسية مما يساعد على نجاح الأداء وتحقيق المساءلة في المنشأة، والحوكمة ترتبط بأربعة أطراف أساسية وهي

منذ أوائل الستينيات طرحت التساؤلات حول لجان التدقيق ودورها في تحسين النشاط الاقتصادي، وظهرت فكرة لجان التدقيق في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Mckesson & Robbins حيث أن هذه الأزمات التي هزت العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى كانت

التعرف على لجان التدقيق مع التركيز على مهامها وصلاحياتها في المصارف.

التعرف على علاقة لجان التدقيق بالتدقيق الداخلي.

التعرف على دور لجان التدقيق من خلال مهامها وصلاحياتها وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في تعزيز التدقيق الداخلي.

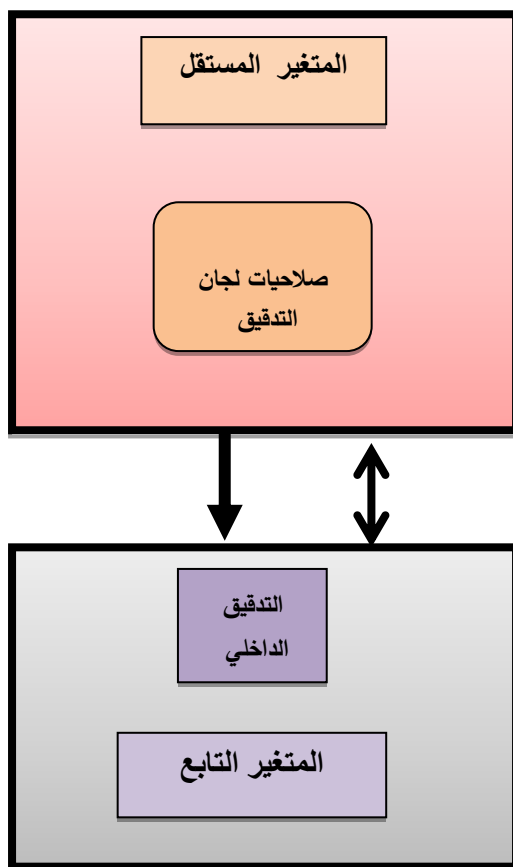
1.4 فرضية البحث

يتكون البحث من فرضيتين أساسيتين وهي:

الفرضية الرئيسة صلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف لها دور في تعزيز التدقيق الداخلي ويتفرع منها الفرضية الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين صلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف وتعزيز التدقيق الداخلي.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لصلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في تعزيز التدقيق.



شكل (1) أنموذج البحث المصدر: (من إعداد الباحث)

مراقب الحسابات ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة والمدقق الداخلي. وإن حوكمة الشركات نظام يستخدم لتوجيه المنشأة والتحكم فيها. ويشمل العلاقات بين أصحاب المصلحة في المنشأة ومساءلتهم وكذلك القوانين والتعليمات والسياسات والاجراءات والمعايير والمبادئ قد تؤثر على توجيهات المنشأة والحكم فيها، كما يتضمن تدقيق ممارسات وسياسات المنشأة.

1.1 مشكلة البحث

يتطلع أصحاب المصالح في المصارف إلى ضرورة توافر آليات رقابة ملائمة، من أجل المحافظة على حقوقهم وتوفير الشفافية في التقارير المالية المنشورة وتعزيز الثقة في الأداء، الأمر الذي يفرض ضرورة قيام لجان التدقيق بدورها المنوط بها على خير وجه، لذلك فإن البحث في مدى اضطلاع تلك اللجان بدورها في هذا الخصوص يعتبر أمراً ضرورياً ومهماً في دعم أجهزة التدقيق الداخلي في تلك المصارف، وهو ما تحاول هذه الدراسة الوقوف عليه والتعرف على مدى فاعلية تلك اللجان فيما يتعلق بالجهاز المصرفي في إقليم كردستان - العراق وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:

1- ما مدى توفر الصلاحيات اللازمة للجان التدقيق لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي؟

2- ما دور صلاحيات لجان التدقيق في تعزيز التدقيق الداخلي؟

1.2 أهمية البحث

الأهمية العلمية: بمناقشة أحد المواضيع الحديثة في مجال المحاسبة والمثثلة بصلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف فضلاً عن مناقشة مضامين عمليات التدقيق الداخلي في المصارف، ولعل التصدي لدراسة هذه المفاهيم من شأنه فتح آفاق جديدة وتشجيع باحثين آخرين على دراسة تفاصيل أبعاد وعوامل أخرى لم تتناولها الدراسة، مما يُحقق تراكماً معرفياً لإثراء المكتبة المعرفية.

الأهمية العملية: تتضح بتوجيه المصارف المبحوثة لتبني هذه المفاهيم الحديثة وتطبيقها بهدف تعزيز أدائها وبناء الوعي والاهتمام لمتخذي القرار في إدارة المصارف تجاه انتاج استراتيجيات حديثة وأساليب عمل مبتكرة في إدارة المصارف عن طريق الفهم السليم لمضامين هذه المصطلحات وفلسفتها وكيفية تطبيقها، وهنا تتبلور أهمية الدراسة في التوصل إلى نتائج يُمكن أن تُسهم في تعزيز الأداء المحاسبي والرقابي للمصارف المبحوثة عند تطبيقها لأبعاد الدراسة على نحو خاص، فضلاً عن إمكانية تعميم النتائج على المؤسسات المالية في القطاعات المقاربة لها على نحو عام.

1.3 أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

استعراض خلفية نظرية عن الحوكمة بشكل عام وحوكمة المصارف بشكل خاص.

2. دراسات سابقة

2.1 الدراسات العربية

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
1-	اسم الباحث والسنة	(هادي، 2017)
	عنوان الدراسة	استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمنشآت المالية
	نوع الدراسة	دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية العراقية
	أهداف الدراسة	التعرف على دور التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق في إدارة المخاطر كآلية للحوكمة. التعرف على مدى التزام أطراف الحوكمة (كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتدقيق الداخلي) بمتطلبات الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر المصرفية. بيان العلاقات بين الدور الاستراتيجي الحوكمي للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف الأهلية العراقية.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	أن استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الأهلية العراقية.
2-	اسم الباحث والسنة	(النعمي، 2021)
	عنوان الدراسة	لجان التدقيق من منظور الحوكمة المؤسسية للمصارف وإمكانية تفعيل دورها في التدقيق المشترك
	نوع الدراسة	دراسة مقارنة في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان / العراق.
	أهداف الدراسة	التعرف على علاقة لجان التدقيق بحوكمة الشركات، وأهمية أدلة لجان التدقيق. استكشاف مدى التباين أو التقارب بين دليل لجان التدقيق الصادر عن مجلس الإبلان المالي في المملكة المتحدة، ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي. التعرف على واقع لجان التدقيق في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان/العراق فيما يتعلق بمدى استيفائها للمواصفات، والمهام والصلاحيات لأداء دورها في التدقيق الخارجي. استكشاف المجالات التي يمكن من خلالها تفعيل دور هذه اللجان في التدقيق المشترك الذي يتم تطبيقه في هذه المصارف.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	يوجد تباين بين دليل (FRC) ودليل المصرف المركزي العراقي. أن المصارف عينه البحث بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للارتقاء بواقع لجان التدقيق فيها، وأن هناك العديد من المجالات التي يمكن تفعيل دور لجان التدقيق في مجال التدقيق المشترك. إن توجه اهتمام المعنيين البنك المركزي العراقي نحو تبني موضوع حوكمة الشركات وبشكل خاص في قطاع المصارف، والبدء بإعداد دليل الحوكمة المؤسسية ومن ثم تحديثه، يعد مؤشراً إيجابياً ونقطة البداية الصحيحة لإنجازات مستقبلية واعدة في هذا المجال.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	
3-	اسم الباحث والسنة	(علي وآخرون، 2022)
	عنوان الدراسة	دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف
	نوع الدراسة	دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان / العراق
	أهداف الدراسة	التعرف على مفهوم ومهام وصلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق. التعرف على مفهوم حوكمة المصارف وتحديد أهميتها. إبراز دور لجان التدقيق في تفعيل الحوكمة في المصارف، وعرض ومناقشة مفهوم دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	أن لجان التدقيق تعد إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارة في المؤسسة تهدف إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين ووجود علاقة ارتباط وتأثير لفاعلية لجان التدقيق في فاعلية حوكمة المصارف.

4-	اسم الباحث والسنة	(الصوص، 2012)
	عنوان الدراسة	مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين
	أهداف الدراسة	التعرف على الخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة وتحليل المقومات الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم تلك اللجان التعرف على مدى التزام أعضاء لجان المراجعة في البنوك العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المنصوص عليها في التعليمات واللوائح. مدى تمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة التي تؤهلها للقيام بدورها. التعرف على آليات عمل لجان المراجعة. الوقوف على دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	اتفقت آراء كل من مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على أهمية ودور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي. يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي. وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات. وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان التدقيق في المصارف أثناء تنفيذ مهامها.

2.2 الدراسات الأجنبية

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
6-	اسم الباحث والسنة	(Momodu et al, 2014)
	عنوان الدراسة	دور التدقيق الداخلي في تعزيز حوكمة الشركات في نيجيريا
	نوع الدراسة	بحث نظري - نيجيريا
	أهداف الدراسة	1- دراسة مساهمة التدقيق الداخلي لحوكمة الشركات من الناحية النظرية. 2- التفاعل بين مختلف عوامل حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي وعملية التدقيق الداخلي. من خلال تدقيق الأدبيات الموسعة. 3- توفير إطار مفاهيمي متكامل فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي و حوكمة شركات الأعمال.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا حيويًا في تفعيل حوكمة الشركات.
7-	اسم الباحث والسنة	(Omolaye, K.E. and Jacob, R.B., 2017)
	عنوان الدراسة	دور التدقيق الداخلي في تعزيز الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المنظمة
	نوع الدراسة	دراسة ميدانية للموظفين والمهنيين العاملين حالياً في ممارسات التدقيق الداخلي والحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي في نيجيريا
	أهداف الدراسة	1- دراسة دور التدقيق الداخلي في تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي في نيجيريا. 2- التركيز على الأداء وربما تقديم التوجيه بشأن تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	1- توجد علاقة إيجابية كبيرة بين الاتحاد الدولي للاستثمارات المالية وأداء البنوك من خلال الكفاءة التشغيلية والنمو التنظيمي والربحية الأعلى. 2- تعد الحاجة إلى تحسين آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات من أهم القضايا المطروحة في المناقشة العامة المتعلقة بإدارة الشركات.

1. الإطار النظري للبحث

1.1 الإطار المفاهيمي للحوكمة وحوكمة المصارف

3.1.1 تعريف حوكمة الشركات

يشير مفهوم حوكمة الشركات -بشكل عام- إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من ناحية أخرى). (يوسف، 2007: 14). وتتضمن حوكمة الشركات العادات والقوانين والعمليات المصممة لمساعدة الشركة على تحقيق أهدافها (Hazzaa, et al, 2022: 3)، وهناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات، كما أنها تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في التطبيق السليم لهذا المفهوم، (العايشي، 2010: 9 - 10).

3.1.2 خصائص حوكمة الشركات ودوافع تبنيها

يمكن تحديد جملة من الخصائص التي تمتاز بها الحوكمة وهي (عوض، 2017: 154):

- 1- تعزيز وتفعيل أداء المؤسسة وتعظيم قيمتها السوقية .
- 2- المساءلة المحاسبية لإدارات المؤسسات المختلفة .
- 3- الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .
- 4- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .
- 5- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .
- 6- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
- 7- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصالح في المؤسسة .
- 8- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

3.1. الحوكمة في الجهاز المصرفي

يستند الإطار العام للحوكمة في المؤسسات المالية على مبادئ الحوكمة في القطاع العام والذي يشمل (ثابت و عيسى، 2017: 59 - 60):

- 1- المساءلة: وتعني وجود قرارات أو آليات مجدية لضمان خضوع المؤسسة وتماشيا مع جميع المعايير والقوانين والأعراف المعمول بها.
- 2- الشفافية: وتعني وضوح الإجراءات والأدوار والمسؤوليات لعملية اتخاذ القرارات وممارسة السلطة.
- 3- النزاهة: وتعني التصرف بمحيادية وبشكل أخلاقي في المصالح المتعلقة بالمؤسسة، وعدم إساءة استخدام المعلومات المكتسبة أو موارد المؤسسة لصالح طرف معين.
- 4- الإشراف: وتعني الإشراف على استخدام كافة الموارد لتعزيز قيمة الموجودات العامة في المؤسسات.
- 5- الكفاءة: وتعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لغرض تعزيز أهداف المؤسسة، مع الالتزام بإستراتيجيات التحسين المستمرة.
- 6- الريادة: وتعني الالتزام بالحوكمة على نطاق المؤسسة من خلال القيادة من منظور أعلى.

3.2 الإطار النظري للجان التدقيق

3.2.1 نشأة و تطور لجان التدقيق ومفهومها

أ- نشأة و تطور لجان التدقيق

ظهرت فكرة تكوين لجان التدقيق في الولايات المتحدة في سنة 1985 بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Mckesson & Robbins والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة قيام لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كحالة لزيادة استقلاليته في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام 1967 أوصى (AICPA) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة التدقيق بحيث تتضمن مسؤولياتها ضرورة حل المشاكل التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة والخاصة بالنواحي المحاسبية (سليمان، 2006: 139 - 140)، وفي عام 2002 أعقاب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية تم إصدار (Sarbanes Act Oxley) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد الإداري والمالي الذي يواجه العديد من الشركات (محمد، 2012: 59).

ب- مفهوم لجان التدقيق:

ويمكن أن نستعرض بعض التعاريف الخاصة بلجنة التدقيق وهي كالآتي:
تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات المفصح عنها للمستثمرين من المعلومات المحاسبية فضلاً عن تحسين ودعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي (الغاني، 2005: 69)، وتعرف لجنة التدقيق على أنها منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وعضويتها قاصرة فقط الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية وتدقيق وظيفتي التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق الالتزام بقواعد حوكمة الشركات (صاره و نبيل، 2019: 113).

3.2.2 أهمية لجان التدقيق وأهدافها

لقد كان الباعث على نشأة فكرة لجان التدقيق هو المحافظة على استقلال المدقق الخارجي، وذلك باعتبار قيام اللجنة كحلقة وصل بين المدقق وإدارة الشركة، غير أن هناك العديد من العوامل سواء الاقتصادية أو المحاسبية أدت إلى زيادة أهمية لجان التدقيق مثل (راضى، 2011: 451):

- 1- التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية واتساعها.
- 2- تعاظم أهمية شركات المساهمة.
- 3- ضعف النظام الرقابي في الشركات المساهمة.
- 4- قيام الإدارة بممارسة ضغوط على المدقق الخارجي حول بعض المسائل.
- 5- انتشار الدعاوى القضائية ضد المدققين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 6- توجيه انتقادات شديدة إلى مجالس إدارات الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية .
- 7- دور لجنة التدقيق في الحد من حالات التلاعب وزيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلي وتدعيم استقلال المدقق الخارجي.

أ- التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للوحدة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها.

ب- تدقيق الالتزام: وهو عبارة عن تدقيق الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة.

ت- التدقيق التشغيلي: هو تقنية تستخدمها المنشأة لتقييم كفاءة وفعالية عملياتها التشغيلية، حيث يقدم المدقق للجهات المعنية تقرير حول نتائج التقييم والتوصيات الخاصة بعمليات التحسين، والهدف الأساسي هو ضمان سير المنشأة في طريق تحقيق أهدافها، وهناك خمس خطوات للتدقيق التشغيلي وهي التحضير التمهيدي، والمسح الميداني، و تطوير برنامج التدقيق و تطبيق البرنامج، بالإضافة للتقرير والمتابعة (Salazar, 2002: 1).

3.3.3 دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي

تلعب لجنة التدقيق دوراً مهماً في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة، ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المدققين الداخليين هم موظفين داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة، فقد اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة التدقيق بمتابعة خطط التدقيق الداخلي واختيار الجهة المناسبة للقيام بالتدقيق والاجتماع برئيس التدقيق الداخلي للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها (الصوص، 2012: 54 - 55).

4- البيانات ومناقشة النتائج

4.1 تحليل البيانات الأولي وتقييم مقياس الدراسة

يعد تحليل البيانات الجانب الأهم لأي دراسة، ويتوقف عليه قبول الفرضيات من عدمها، لذا فقد قام الباحث بتأمين نتائج إحصائية تتسم بالدقة والموضوعية وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات والإجراءات الإحصائية الأولية، إبتدأت بترميز مقياس الدراسة، ومن ثم التعريف بتفاصيل الاستبانات الموزعة، ولمعرفة فيما إذا كان المستجيبين يتمتعون بعدد من المؤهلات، التي تمكنهم من الإجابة على فقرات مقياسها تم وصف عينة المستجيبين، ومن أجل إجراء الاختبارات الإحصائية تم تحديد فيما إذا كانت البيانات، التي جمعت تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا، ومن ثم تم اختبار جودة مطابقة أداة المقياس، وعلى النحو الموضح في الفقرات الآتية.

4.1.1 ترميز مقياس الدراسة:

من أجل تحديد مستوى توافر وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة لهذه الدراسة والمتمكنة من: صلاحيات لجنة التدقيق في المصرف على وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف بوصفها متغيراً مستقلاً أول، بأسلوب إحصائي واضح ودقيق، تم ترميز المقياس المستخدم في هذه الدراسة، وعلى النحو الموضح في الجدول رقم (1).

8- حاجة أصحاب المصالح في الشركات - خاصة المقيدة في البورصة - إلى آليات إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة، وزيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والمصارف، لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.

ولقد كان الهدف من لجنة التدقيق وقت نشأة فكرتها بالولايات المتحدة الأمريكية هو دعم استقلال المدقق الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته. أما الآن فأن فكرة لجنة التدقيق تعمل في إطار كيفية التحكم في الشركات، ويقصد بالتحكم في الشركات متابعة أعمال المديرين ومسؤولياتهم التي يجب محاسبتهم عنها، ومدى التزام الشركة بالقوانين (الأمين، 2016: 73).

3.2.3 أدلة لجان التدقيق

إن تنظيم لجان التدقيق من حيث تشكيلها وتحديد مهامها ومسؤولياتها وغيرها من الأمور المرتبطة بعمل هذه اللجان يكون من خلال دليل خاص باللجنة يتضمن كافة التفاصيل الخاصة باللجنة كما هو الحال في المملكة المتحدة، أما في البلدان حديثة التجربة في هذا المجال فيكون من خلال دليل حوكمة الشركات بشكل عام كما هو الحال في العراق (النعمي، 2021: 206).

وقد سبق أن أصدر المصرف المركزي العراقي في سنة 2017 دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، وحسب ما ورد في الدليل، فإنه في ضوء التطورات التي شهدتها موضوع الحوكمة المؤسسية، وقيام عدد من الهيئات والمنظمات المختصة بإصدار العديد من المبادئ المنظمة للحوكمة المؤسسية، قام المصرف بإصدار الدليل وما ينسجم مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً، وجرى فيما بعد عملية تدقيق وتحديث للدليل أنهت بإصدار الدليل الجديد في 7/11/2018، وفي القسم الأول من الدليل تنص الفقرة (1) من المادة (1) نطاق التطبيق على أن " يطبق هذا الدليل بشكل إلزامي على جميع المصارف العاملة في العراق منذ تاريخ صدوره، ويتكون الدليل من ستة أقسام وهي: الإطار العام للدليل، مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، اللجان الإدارية التنفيذية، والتشكيلات الأساسية لتحقيق الرقابة والشفافية والافصاح، فضلاً عن ملحق واحد في نهاية الدليل، على أن الدليل في نسخته الأولى (2017) أخذ بعض المواد والفقرات التي تضمنها قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، والتي تخص لجنة التدقيق وتمت الإشارة إلى ذلك صراحة ضمن مواد وفقرات الدليل، واعتبر هذا الثاني أحد المرجعيات القانونية العراقية التي استند إليها إعداد هذا الدليل، وكذا الحال في النسخة المحدثة (2018).

3.3 علاقة لجان التدقيق بالتدقيق الداخلي

3.3.1 تعريف التدقيق الداخلي وأنواعها

يعد التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية ويمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات المنشأة، ومهمته تدقيق وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية والعمليات المختلفة، وتقييم أداء الإدارات والأقسام في المنشأة، ثم تقديم تقارير إلى الإدارة العليا بنتائج هذا التقييم (حفصية، 2015: 7).

3.3.2 أنواع التدقيق الداخلي

يقسم التدقيق الداخلي على الأنواع الآتية (سعيد و احمد، 2013: 132-133):

الجدول رقم (1) ترميز مقياس الدراسة

الجدول رقم (3) مراقبو الحسابات

المتغير	عدد الفقرات	الرمز
صلاحيات لجنة التدقيق Authority of Audit Committee	12	AAC
التدقيق الداخلي Internal Audit	14	IA

المصدر: من إعداد الباحث.

4.1.2 تفاصيل الاستبانات الموزعة:

لقد قام الباحث بتوزيع (120) استبانة على عينة الدراسة بصورة عشوائية إلكترونية للمدة من (2022-8-21) إلى (2022-9-15) على عينة من المدراء في أقسام المالية والتدقيق وعينة من المدققين والمحاسبين في (مصرف كوردستان الدولي KIB ومصرف جيهان CB ومصرف أربيل الاستثمار EB والتمويل ومصرف الأقليم التجاري RT Bank) فضلاً عن عينة من مراقبي الحسابات، وعلى النحو الموضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) تفاصيل الاستبانات الموزعة

الحالة	مراقبي الحسابات	المعنيين في المصارف	اجا لي
عدد الكلي للاستبانات الموزعة	68	52	120
عدد الاستبانات التي لم يتم استرجاعها	4	3	7
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي	64	49	113
عدد الخاصة بمراقبي الحسابات	68	4	64
عدد الاستبانات الخاصة بالمعنيين في المصارف	52	3	49

المصدر: من إعداد الباحث.

4.1.3 خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (3-4) على التوالي يوضح نتائج التحليل المرتبط بالمحور الأول من الإستبانة، الذي يمثل بالمعلومات الديموغرافية للمستجيبين لكل من فئة مراقبي الحسابات و فئة المعنيين في المصارف وهي: (مستوى التعليم وعدد سنوات الخبرة ونوع المكتب والعنوان الوظيفي).

المتغير	التصنيف	عدد المستجيبين	النسبة المئوية للمستجيبين %
مستوى التعليم	المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق	12	18.75
	المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية	7	10.9375
	المعهد العالي للمحاسبين القانونيين في إقليم كوردستان	30	46.875
	دبلوم عالي مراقبة حسابات/جامعة بغداد	11	17.1875
	جهات أخرى	4	6.25
مجموع		64	100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5	14	21.875
	5-10	20	31.25
	11-15	15	23.4375
	16-20	9	14.0635
	أكثر من 20	6	9.375
مجموع		64	100
نوع المكتب	فردى	44	68.75
	شركة	20	31.25
	مجموع	64	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS V 24.

الجدول رقم (4) المعينون في المصارف *

المتغير	التصنيف	عدد المستجيبين	النسبة المئوية للمستجيبين %
العنوان الوظيفي	مدير عام	4	8.163
	مدير مالي	8	16.326
	مدير تدقيق	4	8.163
	مدقق داخلي	12	24.5
	أخرى (أذكرها)	21	42.858
مجموع			100
التأهيل العلمي	دبلوم	17	34.694
	بكالوريوس	22	44.898
	ماجستير	6	12.248
	دكتوراه	1	2.240
	أخرى (أذكرها)	3	6.320
مجموع			100
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	6	12.245
	5 - 10	15	30.610
	11 - 15	13	26.530
	16 - 20	8	16.326
	أكثر من 20	7	14.289
مجموع			100
المجموع الكلي من (1- مراقبو الحسابات + 2- المعينون في المصارف)			100
			113

4.1.4 اختبار التوزيع الطبيعي:

إن الاختبارات الإحصائية المعلمية التي سيتم إجرائها في هذا الجزء من هذه الدراسة، والمتعلقة بالتحليلات متعددة المتغيرات مثل التحليل العاملي بنوعيه استكشافي والتوكيدي والإنحدار المتعدد باستخدام برنامجي (AMOS V.24) و (SPSS v. 24) تتطلب أن تكون البيانات التي تم جمعها تتوزع توزيعاً طبيعياً (Hair et al., 2017)، ولمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا، فلقد استعان الباحث بطريقة Kolmogorov-Smirnov باستخدام البرنامج الإحصائي المتقدم (SPSS V.24) وكما موضح على النحو الآتي:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الأول

يظهر الجدول رقم (5)، النتائج المتعلقة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) والخاصة بالمتغير المستقل صلاحيات لجنة التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في مجال التدقيق الداخلي.

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			الفقرة
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.063	113	0.787	0.066	113	0.295	AAC1
0.066	113	0.764	0.055	113	0.351	AAC2
0.064	113	0.814	0.066	113	0.329	AAC3
0.085	113	0.840	0.085	113	0.301	AAC4
0.075	113	0.842	0.071	113	0.231	AAC5
0.098	113	0.856	0.071	113	0.270	AAC6
0.099	113	0.845	0.072	113	0.264	AAC7
0.060	113	0.881	0.085	113	0.259	AAC8
0.078	113	0.863	0.074	113	0.238	AAC9
0.072	113	0.863	0.079	113	0.261	AAC10
0.059	113	0.867	0.071	113	0.280	AAC11
0.063	113	0.847	0.071	113	0.281	AAC12

* المعينون في المصارف يقصد بهم: (مدير عام، مدير مالي، مدير تدقيق، مدقق داخلي، أخرى (أذكرها))

الجدول رقم (5) نتائج التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الأول

يظهر الجدول رقم (6)، النتائج المتعلقة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) والخاصة بالمتغير التابع: تعزيز التدقيق الداخلي.

الجدول رقم (6) نتائج التوزيع الطبيعي للمتغير التابع الأول التدقيق الداخلي

المصدر: نتائج برنامج SPSS V.24.

إن قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الظاهرة في الجدول رقم (6)، كانت معنويتها أعلى من 0.05، وذلك يتوافق مع قاعدة (Hair et al. 2017)، الذي عدها شرطاً للتوزيع الطبيعي للبيانات، وهذا يعطي إثباتاً على أن بيانات هذه الدراسة المتعلقة بالمتغير التابع تعزيز التدقيق الداخلي صالحة لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة، التي تنسجم مع اختبارات التحليل الإحصائي المعلمي.

4.2 التحليل الإحصائي الوصفي

الفترة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الاهمية النسبية %
AAC1	4.124	0.781	19	82
AAC2	3.982	0.694	17	80
AAC3	3.681	0.794	22	74
AAC4	3.814	0.785	21	76
AAC5	4.027	0.871	22	81
AAC6	3.885	0.863	22	78
AAC7	3.956	0.870	22	79
AAC8	3.549	0.945	27	71
AAC9	3.850	0.918	24	77
AAC10	3.788	0.860	23	76
AAC11	3.681	0.869	24	74
AAC12	3.841	0.774	20	77
المعدل	3.848	0.835	22	77

الفقرة	Shapiro-Wilk			(Kolmogorov-Smirnov)		
	Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic
IA1	0.074	113	0.833	0.062	113	0.245
IA2	0.064	113	0.832	0.063	113	0.304
IA3	0.062	113	0.837	0.074	113	0.302
IA4	0.062	113	0.863	0.064	113	0.270
IA5	0.073	113	0.876	0.069	113	0.273
IA6	0.072	113	0.843	0.062	113	0.280
IA7	0.064	113	0.858	0.063	113	0.281
IA8	0.058	113	0.850	0.074	113	0.279
IA9	0.053	113	0.862	0.064	113	0.287
IA10	0.059	113	0.847	0.058	113	0.299
IA11	0.058	113	0.869	0.053	113	0.275
IA12	0.050	113	0.784	0.059	113	0.332
IA13	0.053	113	0.842	0.058	113	0.305
IA14	0.065	113	0.838	0.050	113	0.274

المصدر: نتائج برنامج SPSS V.24.

إن قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الظاهرة في الجدول رقم (5)، كانت معنويتها أعلى من 0.05، وذلك يتوافق مع قاعدة (Hair et al. 2017) (*)، الذي عدها شرطاً للتوزيع الطبيعي للبيانات، وهذا يعطي إثباتاً على أن بيانات هذه الدراسة المتعلقة بالمتغير المستقل الأول: صلاحيات لجنة التدقيق في المصرف على وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في مجال التدقيق الداخلي، صالحة لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة، التي تنسجم مع اختبارات التحليل الإحصائي المعلمي.

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع الأول:

لقد حدد مقياس الدراسة مستوى الاجابات على وفق مقياس ليكرت الخماسي (لا اتفق تماماً – اتفق تماماً)، وبذلك فإن الفئات التي تنتمي لها الأوساط الحسابية التي سيتم إستخراجها تتحدد من خلال إيجاد طول المدى (5=1-4)، الذي يتم قسمته على عدد الفئات (5) أي حسب هذه الصيغة (4 / 5 = 0.80)، ومن ثم يضاف (0.80) الى الحد الأدنى للمقياس (1) (عبد الفتاح، 2008: 451)، كما موضح في الآتي:

1.80 – منخفض جداً

1.81 – 2.60: منخفض

2.61 – 3.40: معتدل

3.41 – 4.20: مرتفع

4.21 – 5.0: مرتفع جداً

4.2.1 المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (7) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير صلاحيات لجنة التدقيق في المصرف على وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.24.

على وفق النتائج اعلاه، يظهر ان صلاحيات لجنة التدقيق قد حقق وسطاً حسابياً قدره (3.848) وهو بذلك يحظى بمستوى عالي من الاهتمام من وجهة نظر عينة الدراسة إذ جاء ضمن الفئة الرابعة لفئات الوسط الحسابي أي عند المستوى مرتفع مع أنحراف معياري قد بلغ (0.835)، فيما قد بلغت قيمة معامل الاختلاف (22%)، في حين ان الاهمية النسبية لهذه الفقرة قدرت بنحو (77%)، وهذا يشير إلى أن المستجيبين يتفقون بمستوى عال على أهمية هذا المتغير.

يوضح الجدول رقم (7) مستوى توافر المتغير المستقل صلاحيات لجنة التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف في مجال التدقيق الداخلي، حيث أظهرت النتائج ان الفقرة التي تحمل الرمز (AAC1) التي أشارت إلى تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي قد حققت اعلى وسطاً حسابياً مقداره (4.124) مع انحرافاً معيارياً قد بلغت قيمته (0.781) فيما قد بلغت قيمة معامل الاختلاف (19%) في حين ان الاهمية النسبية لهذه الفقرة قدرت بنحو (82%) الأمر الذي يشير إلى ان هذه الفقرة هي الاعلى أسهاماً في تحقيق هذا المتغير على وفق آراء عينة الدراسة. من جانب آخر حازت الفقرة ذات الرمز (AAC8) التي أشارت إلى (الاستعلام من مدير قسم التدقيق الداخلي عن سلامة نظام قسم التدقيق الداخلي في المصرف وانجاز الأهداف المخططة لإدارته) على أدنى وسطاً حسابياً مقداره (3.549) مع انحرافاً معيارياً قد بلغت قيمته (0.945) فيما قد بلغت قيمة معامل الاختلاف (27%) في حين ان الاهمية النسبية لهذه الفقرة قدرت بنحو (71%) وتشير هذه النتائج إلى أن هذه الفقرة تعد الأقل أسهاماً في تحقيق هذا المتغير على وفق آراء عينة الدراسة.

4.2.2 المتغير التابع:

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.24.

الاهمية النسبية %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
78	21	0.817	3.894	IA1
77	22	0.833	3.858	IA2
75	23	0.874	3.743	IA3
72	26	0.950	3.602	IA4
81	20	0.831	4.071	IA5
76	20	0.778	3.805	IA6
75	23	0.864	3.743	IA7
78	22	0.876	3.903	IA8
75	24	0.884	3.743	IA9
75	23	0.869	3.761	IA10
74	24	0.877	3.690	IA11
80	19	0.756	4.000	IA12
76	22	0.830	3.814	IA13
80	22	0.871	3.991	IA14
77	22	0.851	3.830	المعدل

الجدول رقم (8) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير التدقيق الداخلي

إن اختبار فرضيات هذه الدراسة يقتضي بناء نموذج يسمى بالنموذج المعادلات الهيكلية يظهر طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المحتملة على أن يكون متوافق مع مؤشرات جودة المطابقة، وعلى النحو الموضح في الفقرات الآتية.

4.3.1 بناء نموذج المعادلات الهيكلية لاختبار فرضيات علاقات الارتباط:

من أجل التحقق من صحة فرضيات علاقات الارتباط تم بناء نموذج المعادلات الهيكلية لمتغيرات الدراسة، كما يظهر في الشكل (10) بما ينسجم مع مؤشرات جودة المطابقة المتضمنة لـ (Ratio أقل من 3، و GFI أكبر من أو تساوي 0.90، و GFI أكبر من أو تساوي 0.90، و RMSEA أقل من 0.08)، كما أن الجدول رقم (10)، يظهر أن التشبعات العاملية (أوزان الانحدار المعيارية (S.R.W) لفقرات هذا النموذج هي أكبر أو تساوي (0.50)، وعند مستوى معنوية (1%) إذ أن النسبة الحرجة لجميع الفقرات كانت أعلى من (1.96) مع انخفاض الأخطاء المعيارية.

الجدول رقم (10) تقديرات نموذج اختبار فرضيات الارتباط

الفقرة	S.R.W	S.E.	C.R.	P
AAC1	0.776	0.0530	6.866	***
AAC2	0.841	0.036	6.552	***
AAC3	0.767	0.054	6.899	***
AAC4	0.840	0.035	6.551	***
AAC5	0.733	0.063	7.074	***
AAC6	0.668	0.063	7.168	***
AAC7	0.768	0.046	6.892	***
AAC8	0.828	0.043	6.672	***
AAC9	0.845	0.038	6.486	***
AAC10	0.814	0.041	6.765	***
AAC11	0.793	0.048	6.826	***
AAC12	0.854	0.034	6.469	***
IA1	0.803	0.037	6.868	***
IA2	0.847	0.028	6.714	***

على وفق النتائج أعلاه، يظهر أن التدقيق الداخلي قد حقق وسطاً حسابياً قدره (3.830) وهو بذلك يحظى بمستوى عالي من الاهتمام من وجهة نظر عينة الدراسة إذ جاء ضمن الفئة الرابعة لفئات الوسط الحسابي أي عند المستوى مرتفع مع انحراف معياري قد بلغ (0.850)، فيما قد بلغت قيمة معامل الاختلاف (22%)، في حين أن الأهمية النسبية لهذه الفقرة قدرت بنحو (77%)، وهذا يشير إلى أن المستجيبين يتفقون بمستوى عال على أهمية هذا المتغير.

يوضح الجدول رقم (8) مستوى توافر المتغير التابع الأول تعزيز التدقيق الداخلي، وقد أظهرت النتائج أن الفقرة التي تحمل الرمز (IA5) التي أشارت إلى (يحصل المدققون الداخليون في المصرف على دورات محنية متخصصة لغرض زيادة دقة وفعالية أداء التدقيق الداخلي) قد حققت أعلى وسطاً حسابياً مقداره (4.071) مع انحرافاً معيارياً قد بلغت قيمته (0.831) فيما قد بلغت قيمة معامل الاختلاف (20%) في حين أن الأهمية النسبية لهذه الفقرة قدرت بنحو (81%) الأمر الذي يشير إلى أن هذه الفقرة هي الأعلى أسهاماً في تحقيق هذا المتغير على وفق آراء عينة الدراسة. من جانب آخر حازت الفقرة ذات الرمز (IA4) التي أشارت إلى (يتمتع المدققون الداخليون بالاستقلال في عملهم في مجال تدقيق الأنشطة المختلفة في المصرف) على أدنى وسطاً حسابياً مقداره (3.602) مع انحرافاً معيارياً قد بلغت قيمته (0.950) فيما قد بلغت قيمة معامل الاختلاف (26%) في حين أن الأهمية النسبية لهذه الفقرة قدرت بنحو (72%) وتشير هذه النتائج إلى أن هذه الفقرة تعد الأقل أسهاماً في تحقيق هذا المتغير على وفق آراء عينة الدراسة.

يتضح أن جميع مستويات المتغيرات تقع ضمن الفئة الرابعة مستوى التوافر مرتفع. وهذه النتيجة تؤثر وجود توجه نحو تطبيق صلاحيات ومهام لجنة التدقيق في المصارف المبحوثة وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في مجال التدقيق الداخلي على وفق آراء عينة الدراسة، ويمكن تلخيص مستويات هذه المتغيرات كما يظهر في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) مستويات متغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
AAC	3.848	0.835	22	77
IA	3.830	0.851	22	77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V.24.

4.3 بناء نماذج متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

لقد تم بناء أنموذج المعادلات الهيكلية الذي يظهر في الشكل (2)، بما ينسجم مع مؤشرات جودة المطابقة Goodness of Fit Index المتضمنة لـ (Ratio أقل من 3، و GFI أكبر من أو تساوي 0.90، و RMSEA أقل من 0.08)، كما ان الجدول رقم (12)، يظهر أن التشبعات العاملية (اوزان الانحدار المعيارية (SRW) لفقرات هذا الأنموذج هي أكبر أو تساوي (0.50)، وعند مستوى معنوية (1%) اذ ان النسبة الحرجة لجميع الفقرات كانت اعلى من (1.96) مع انخفاض الأخطاء المعيارية .

الجدول رقم (12) تقديرات أنموذج اختبار فرضيات التأثير

الفقرة	Estimate	S.E.	C.R.	P
AAC1	0.774	0.053	6.865	***
AAC2	0.839	0.036	6.550	***
AAC3	0.765	0.054	6.899	***
AAC4	0.838	0.035	6.552	***
AAC5	0.731	0.063	7.074	***
AAC6	0.666	0.063	7.168	***
AAC7	0.766	0.046	6.892	***
AAC8	0.826	0.043	6.672	***
AAC9	0.844	0.038	6.484	***
AAC10	0.812	0.042	6.766	***
AAC11	0.791	0.048	6.826	***
AAC12	0.853	0.034	6.468	***
IA1	0.804	0.037	6.873	***
IA2	0.848	0.028	6.714	***
IA3	0.844	0.029	6.742	***
IA4	0.835	0.030	6.780	***
IA5	0.804	0.035	6.932	***

الفقرة	S.R.W	S.E.	C.R.	P
IA3	0.843	0.029	6.738	***
IA4	0.833	0.030	6.779	***
IA5	0.802	0.035	6.931	***
IA6	0.736	0.042	7.135	***
IA7	0.744	0.043	7.102	***
IA8	0.835	0.031	6.772	***
IA9	0.868	0.026	6.553	***
IA10	.676	0.051	7.231	***
IA11	0.763	0.040	7.056	***
IA12	0.789	0.037	6.932	***
IA13	0.816	0.035	6.837	***
IA14	0.786	0.040	6.975	***

المصدر: برنامج AMOS V.24.

أستناداً لما تقدم، يمكن الاعتماد عليه في اختبار صحة فرضيات علاقة الارتباط المتشكلة و مفادها:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين صلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف وتعزيز التدقيق الداخلي . ويتفرع منها الفرضية الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين صلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف وتعزيز التدقيق الداخلي.

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى، فقد بلغ معامل الارتباط بينها (0.53)، وهو ما يدل على قبول هذه الفرضية. كما يظهر في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) معاملات علاقات الارتباط

Path	S.R.W	S.E.	C.R.	P
AAC <--> IA	0.534	0.116	4.767	***

المصدر: برنامج AMOS V.24.

المساهمين والمستثمرين والاشراف ومراقبة مخاطر المصرف والتأكد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر.

2- تتكون لجنة التدقيق يتكون عن مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في المصرف بحيث يكون أعضاؤها مستقلين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، و تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها.

3- ان التدقيق الداخلي هو جزء من نظام الرقابة الداخلية ويمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات المصارف، ومهمته تدقيق وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية والعمليات المختلفة.

استنتاجات الجانب العملي

1- من خلال وصف أبعاد متغيرات الدراسة وعواملها نلاحظ تركيز الإجابات في اتجاهها الايجابي، وهذا يعكس تفهم العينة المبحوثة للمفاهيم التي تبنتها الدراسة وقدرة المستجيبين على تشخيص مضامين المتغيرات والابعاد لمتغيرات الدراسة في الجانب العملي.

2- إن الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات الدراسة تختلف من متغير إلى آخر من وجهة نظر العينة المبحوثة، وتعكس هذه النتيجة منطق عينة الدراسة في تشخيص الأولويات والتفضيلات للمتغيرات بوصفها سلسلة مترابطة ومتتابعة في الانتقال من خطوة إلى أخرى بحسب الأهمية حيث جاءت صلاحيات لجنة التدقيق في المرتبة الاولى ومن ثم التدقيق الداخلي.

3- أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقات ارتباط معنوية بين صلاحيات لجنة التدقيق ، مع المتغير (التابع) للتدقيق الداخلي.

4- أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن وجود تأثير ذي دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل وهو صلاحيات لجنة التدقيق في التدقيق الداخلي، وهذا ما يؤكد أهمية توافر الصلاحيات المطلوبة والمناسبة، وقد تبين مستوى التأثير في تفسير المتغير التابع أوضحها اختبار تحليل الانحدار أن صلاحيات لجان التدقيق تؤثر على نحو أكبر في التدقيق الداخلي، وتجسد هذه النتيجة إمكانية تعزيز عمليات التدقيق الداخلي عن طريق محتوى ومضمون صلاحيات لجان التدقيق وصولاً الى النتائج المرغوبة .

5.2 التوصيات

اعتماداً على ما توصلنا إليه من استنتاجات تقدم عدد من التوصيات التي تُعزز من عمل المصارف المبحوثة أولاً، والإفادة منها في مجال الدراسات اللاحقة ثانياً، وعلى النحو الآتي:

1. ينبغي على المصارف المبحوثة، أن تولي اهتماماً أوسع وتركيزاً أكبر بمضامين تكامل صلاحيات لجان التدقيق وتوقيت هذه القرارات وفقاً لمتطلبات التطور في مجال

الفقرة	Estimate	S.E.	C.R.	P
IA6	0.737	0.042	7.137	***
IA7	0.745	0.043	7.103	***
IA8	0.836	0.031	6.772	***
IA9	0.869	0.026	6.560	***
IA10	0.675	0.051	7.235	***
IA11	0.765	0.040	7.056	***
IA12	0.790	0.037	6.935	***
IA13	0.816	0.035	6.843	***
IA14	0.786	0.040	6.983	***

المصدر: برنامج AMOS V.24.

لنا يمكن الإعتماد عليه في اختبار الفرضية الفرعية الثانية و مفادها:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لصلاحيات لجان التدقيق وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في تعزيز التدقيق الداخلي. فقد بلغ معامل التأثير بينها (0.54)، وهو ما يدل على قبول هذه الفرضية، كما يظهر في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13) معاملات التأثير

Path	S.R.W	S.E.	C.R.	P
AAC ---> IA	0.543	0.116	4.767	***

المصدر: برنامج AMOS V.24.

تشير النتائج الواردة في الجدول (13) إلى أن قيمة مستوى الدلالة (P) أقل من (0.05)، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 استنتاجات

استنتاجات الجانب النظري

1- ان لحوكمة الشركات مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المصارف من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى الطويل لصالح

9. المشهداني، بشرى نجم عبدالله و ذياب، فراس علي، دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف العراقية الخاصة (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27 - الفصل الثاني، العراق.
10. النعيمي، باسمه فالح. (2021). لجان التدقيق من منظور الحوكمة المؤسسية للمصارف وإمكانية تفعيل دورها في التدقيق المشترك (دراسة المقارنة). (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، المجلد 10، العدد 1، إقليم كردستان - العراق.
11. أبو العطا، نرمين، (2003) "حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8.
12. علي، بارزان عمر و حمة سعيد، فيان سليمان واحمد، رامبار رزكار (2022). دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان / العراق، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كردستان، العراق المجلد (7) العدد (2) صيف 2.
13. هادي، علي حسين، (2017) ستراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمنشآت المالية دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد (3)، العراق.

14. رسائل ماجستير و أطاريح دكتوراه:

15. حفصية، سعودي (2015) فاعلية وأداء وظيفة التدقيق الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
16. molaye KE، Jacob RB (2017) The Role of Internal Auditing in Enhancing Good Corporate Governance Practice in an Organization. Int J Account Res 6: 174. doi:10.4172/2472-114X.1000174
17. Aliu، Momodu، M، Unuigbokhai، O. A، & Ihimekpen، F. A. (2014). The Role of Internal Audit in Strengthening Corporate Governance in Nigeria. Journal of Resourcefulness and Distinction، 7(1)، 1-14.
18. Arens، A، Elder، R، and Beasley، M، (2012)، Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach، 14th Edition، Pearson Education International، New Jersey، USA.
19. Salazar، M. (2002). Operational auditing، Mini-Tutorial Report. www.slideshare.net

- العمل المصرفي، ويقدم منظور الاطار للحوكمة المؤسسية للمصارف فرصة مناسبة لبنني أساليب عمل مبتكرة تنسجم مع تطلعات المصارف المبحوثة في التعامل مع معطيات عمليات التدقيق لعمل المصارف.
2. على إدارة المصارف العمل على بث روح التعاون ضمن مهام العمل و/أو مبادئ التعاون المشترك بين لجان التدقيق من جهة وبين عمليات التدقيق الداخلي من جهة أخرى، بما يعزز من العمل الجماعي بين المشاركين والاستعداد النفسي للسلوكيات الإيجابية وصولاً الى تطبيق المضمون الحقيقي لحوكمة العمل المصرفي.
3. العمل على إنجاز مبادرات تعاونية في مجال اعمال التدقيق بين المصارف المبحوثة، ومن الأفضل أن تكون ضمن مستويات بسيطة - في المرحلة الأولى، ولتحقيق التماس الأولي بين المشاركين لدعم مضامين الثقة المتبادلة أولاً، والتحقق من جدوى التعاون مع المصارف الاخرى ثانياً.
4. العمل على تهيئة أدوات دعم التدقيق الداخلي التي تتضمن الجوانب الرئيسة مثل تشكيل فريق التعاون الإداري الهادف إلى صياغة التدقيق الداخلي وتنفيذها، فضلاً عن تسهيل الإجراءات وتجاوز العقبات وحل المشكلات التي يمكن أن تواجه جهود تطبيق التدقيق الداخلي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. راضي، محمد سامي (2011). موسوعة التدقيق المتقدمة، الأسكندرية - مصر، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى.
2. سعيد، آراس محمد و احمد، عثمان امين. (2013). الرقابة المالية والتدقيق بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى.
3. سليمان، محمد مصطفى، (2006)، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية-الأسكندرية.
4. صارة، جريو و نبيل، بوفليج. (2019). دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات. جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 2، 111-126.
5. دوريات وبحوث منشورة مجلات
6. الأمين، أنس عبدالله. (2016). أثر لجان التدقيق في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 1-284.
7. الصوص، أياد سعيد. (2012). مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)، الجامعة الإسلامية - غزة، 1-133.
8. العاني، صفاء أحمد. (2005). دور لجان التدقيق لتعزيز اداء واستقلالية المدقق الداخلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع و الخمسون، 67-86.